



الجلسة العامة ٦٤

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس
السيد روزنتال (غواتيمالا).

البند ٣٤ من جدول الأعمال
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
فرضته الولايات المتحدة على كوبا

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

تقرير الأمين العام (A/56/276 و Add.1)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

مشروع القرار (A/56/L.9)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

(A/56/345/Add.1)

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): المسألة

المعرضة علينا صباح اليوم تتسم بأهمية كبرى لا بالنسبة
لكوبا فحسب، وإنما للدول الأعضاء الأخرى في المنظمة،
بسبب ما يترتب عليها من آثار بالنسبة إلى تلك الدول.
ومنذ الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، ما فتئت
الدول الأعضاء ترفض قيام دولة عضو باستعمال التدابير
التجارية من طرف واحد لغرض إصلاحات سياسية في أي
دولة أخرى. وبالمثل، فإن اعتماد الجمعية العامة للقرار
٢٠/٥٥ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي الذي
حظي بأكثر من ثلثي أصوات أعضاء المنظمة، يعبر عن رغبة
عدد ساحق من الدول الأعضاء في وضع حد لهذه السياسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ

الأعضاء بأنه منذ صدور الوثيقة A/56/345، سددت سيشيل
المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في
المادة التاسعة عشرة من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه

المعلومات؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أو المعتقد الديني أو الحالة الاجتماعية أو العقيدة السياسية. وقد تسبب هذا الحظر في ضرر اقتصادي بالغ وأدى إلى تفاقم محنة الشعب الكوبي.

إن الولايات المتحدة بحكم كونها مدافعا قويا عن حرية التجارة وإقامة العلاقات بين الدول بالاستناد إلى احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، تحسن صنعا بمراجعة النهج العام الذي تتبعه إزاء كوبا وتغيير سياستها القائمة على عزل جارتها الصغيرة إلى سياسة تقوم على الحوار والتوفيق. وسيكون هذا النهج متسقا مع العملية التي شرعنا بها هنا في الأمم المتحدة بإعلان سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ومن الواضح أن طريق الحوار والاشتراك فيما بين البلدان وفيما بين الحضارات، لا العزل والمواجهة، هو طريق المستقبل.

ولنا ويطيد الأمل بأن تتمكن الولايات المتحدة، بالروح الجديدة لزماننا وفي الوقت الذي يتسم بالعولمة المتزايدة والتكافل فيما بين الدول، من تطوير سياستها تجاه كوبا إلى سياسة ذات توجه أكثر واقعية وبناء علاقاتها مع جارتها على أساس جديد.

وترحب ماليزيا ببعض التطورات الإيجابية التي حدثت في هذا الاتجاه، كالتدابير التي تسمح لعدد قليل من شركات الولايات المتحدة بتزويد كوبا بالأدوية والمواد الغذائية من منطلق إنساني. إن ذلك يمثل بالفعل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. بيد أن ماليزيا، مثل سائر أعضاء المجتمع الدولي، تود أن ترى رفع الحظر يتم في وقت مبكر وبشكل كامل.

وتؤكد ماليزيا مرة أخرى من جديد التزامها بالمبادئ الأساسية للمساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحرية التجارة والملاحة الدولية. وإننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود

وإننا متأكدون من أنه سيكون هناك رفض ساحق للحظر المفروض من طرف واحد ضد كوبا في الدورة الحالية أيضا.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقتين A/56/276 و A/56/276/Add.1. وإن جميع الردود تقريبا المبينة في التقرير والواردة من ٧٥ من الدول الأعضاء أو من مجموعات الدول وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة قد طالبت بوضع حد فوري للحظر المفروض على كوبا من طرف واحد. وهذا ما يبرز بكل وضوح الرأي المشترك بأن تطبيق ما يعتبر أساسا قانونا محليا خارج الحدود يشكل تعديا على سيادة الدول ومصالحها المشروعة ويتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وماليزيا تظل تعارض بقوة جميع أشكال الجزاءات الاقتصادية أو التجارية أو المالية أو فرض الحظر على الدول، التي تعارض وروح ميثاق المنظمة. ولذلك، فإننا ننظر بقلق إلى استمرار تطبيق سياسة الإكراه الاقتصادي والحظر التجاري والمالي المفروض على كوبا من طرف واحد. إن تطبيق القوانين، لا سيما "قانون هيلمز - بورتون" لعام ١٩٩٦، التي ترمي، فيما ترمي، إلى تقييد إمكانيات وصول كوبا إلى الأسواق وحصولها على رؤوس الأموال والتكنولوجيا والاستثمارات من أجل فرض ضغوط عليها لتغيير نظامها وتوجهها السياسي والاقتصادي يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وقرارات الجمعية العامة العديدة. وهو تمييزي في طابعه ويؤدي إلى تفويض مبدأ المساواة بين الدول في السيادة وحقوق الإنسان الأساسية.

إن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ليس مجرد انتهاك للقانون الدولي، بل إنه، على النحو الذي تؤكد مختلف التقارير، ينتهك حق شعب كوبا في الحياة والرفاه والتنمية دون أي تمييز بالاستناد إلى السن أو الجنس أو العرق

يشكلان أهم المقاصد الأساسية والجوهرية التي أنشئت هذه المنظمة العالمية لتحقيقها. ويمكننا أيضا أن نتفق جميعا على أن احترام المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتسوية السلمية للتراعات وغيرها من القواعد ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية تدرج كلها بين الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، وبالتالي يجب احترامها. وعلاوة على ذلك، أصبح المجتمع الدولي مدركا الآن أكثر من أي وقت مضى لكون الجهود المشتركة الرامية إلى تخفيف التوترات من خلال الحوار السلمي والمفاوضات القائمة على العدالة والاحترام المتبادل وتشجيع العلاقات الودية بين الدول على الصعيدين الإقليمي والعالمي صارت من الأمور الحتمية لصون السلم والأمن وتحقيق التنمية. ويجب أن تكون النتيجة النهائية لمؤتمر قمة الألفية تذكرة فعالة لنا جميعا في هذا الصدد.

وفي الإطار العالمي العام الموجه صوب التشجيع على تهيئة بيئة دولية مؤاتية لتعزيز الحوار البناء والتعاون الصادق والشراكة الحقيقية، فإن اللجوء إلى التدابير الاقتصادية القسرية من جانب واحد يمثل مخالفة لذلك، وبالتالي فهو غير مقبول. إن مبادئ القانون الدولي وقواعده التي تحرم هذه الممارسات عديدة وتتضمن، ضمن جملة أمور، ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية، وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

ومما يبعث على الإحباط والقلق كذلك أن هذه الممارسات والتدابير لا تقل بمرور الوقت بل تتزايد. وقلما يوجد خلاف في صفوف المجتمع الدولي حول ما إذا كانت هذه السياسات والتدابير تشكل عقبات رئيسية في سبيل

اللازمة لوضع حد للحظر الاقتصادي والمالي المفروض من طرف واحد ضد كوبا. وإن ماليزيا، وتأييدا منها لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتأييدا منها لتعزيز حرية التجارة، كما فعلت في حالة مشاريع القرارات المماثلة في السنين الماضية، ستصوت لصالح مشروع القرار A/56/L.9.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام للتقرير (A/56/276 و Add.1) الذي قدمه إلى الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. إنه تجميع قيم وآراء نطاق واسع من الحكومات والصناديق والبرامج والأجهزة والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وإن تركيز مختلف ردود الدول الأعضاء، على النحو المشار إليه في التقرير، هو على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، التي تشكل لب المسألة برمتها.

وآراء حكومة جمهورية إيران الإسلامية بشأن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا وبشأن وجوب إنهاء معروفة للجمعية ومتضمنة في التقرير قيد النظر من أجل الأغراض المباشرة لأعمالنا. غير أنني أود أن أعتنم الفرصة لكي أؤكد المغزى الرئيسي لآرائنا ولكي أسترعي الانتباه إلى مختلف جوانب هذه المسألة.

إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع جميع القوانين والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن القوانين التي تحكم التجارة الدولية والاتفاقيات المتصلة بها. وكلنا هنا في الجمعية العامة، بغض النظر عن الاختلافات بيننا، يبدو أننا متفقون من حيث المبدأ على أن تشجيع التعاون الدولي والعلاقات الودية بين الدول وتعزيز الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

منها أن تلغي جميع التدابير التي يمكن أن تعرقل المعاملات المالية والتجارة الدولية بشكل حر. وفي عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى في إطار الأمم المتحدة، تجدد الدول الأعضاء تأكيدها تعزيز ورفع لواء النظام التجاري المتعدد الأطراف وتجدد التزامها بذلك من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان والشعوب.

وبينما أشير إلى هذه القضايا الهامة، أود أن أسترعي انتباه هذه الهيئة كذلك إلى مبدأ جوهرى آخر متفق عليه يحكم العلاقات بين الدول بوصفها عناصر أساسية في المجتمع الدولي. وعلينا جميعاً أن نحترم مبدأ الحق الذي لا ينكر لكل دولة في أن تختار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دون تدخل الدول الأخرى بأي شكل من الأشكال. ولما كان الهدف النهائي للجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية بكل أشكالها هو خلق صعوبات وقلق سياسي واقتصادي في البلدان المستهدفة، فإن جمهورية إيران الإسلامية، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء الأخرى في المجتمع الدولي، تدعو إلى الإلغاء والإزالة الكاملين للحظر الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا، وتعتقد أنه يجب تسوية الخلافات بين الدول من خلال التدابير السلمية.

وبينما نلقي الضوء على مختلف الآثار السلبية لأي حظر اقتصادي ونعترف بالمصاعب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتحديات التي تواجهها الأمة الكويتية نتيجة لهذا الحظر، فإن وفد بلادي، شأنه شأن الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٧٧، يعتقد أن الحظر الاقتصادي لا يخدم أي غرض سوى الإبقاء على التوتر بين البلدين الجارين واستمرار معاناة الأمة الكويتية. ويود وفد بلادي أن يعرب عن دعمه، مرة أخرى، لأية خطوة قد ترغب الجمعية العامة في اتخاذها لحسم القضية قيد النظر بالوسائل السلمية وعلى أساس إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية

التدفق الحر للتجارة والأموال وتحد من إمكانية حصول البلدان على الوسائل اللازمة لتحقيق التنمية، وبخاصة الموارد المالية، مما يعرقل تحقيق التعاون الاقتصادي والتنمية على مختلف المستويات، لا سيما على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. وبالتالي، وحتى نعالج هذا الأثر السلبي، يتعين على جميع البلدان أن تمتنع عن اللجوء إلى هذه التدابير أو الإجراءات. وفضلاً عن ذلك، يتحتم على المجتمع الدولي أن يرفض إصدار وتطبيق الإجراءات والقوانين والتعليمات التي تتخذ من طرف واحد وتسفر عن آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر بشكل سلبي على سيادة الدول الأخرى ومصالحها الاقتصادية والتجارية والمالية، فضلاً عن المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الذين يخضعون لاختصاصها القضائي. وعلاوة على الآثار السلبية لهذه التدابير والإجراءات على التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنها تؤثر تأثيراً سلبياً أيضاً على الأنشطة الاجتماعية والإنسانية للبلد المستهدف، وبالتالي تعرقل التحقيق الكامل لحقوق الإنسان بالنسبة للشعب المستهدف.

وكما تعلمون تماماً، ففي جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة تقريباً بشأن القضايا المالية والتجارية والإعلانات والنتائج الختامية ذات الصلة للاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة برمتها، يجري التأكيد على الحاجة الماسة إلى نظام اقتصادي دولي آمن وعادل وغير تمييزي وإلى نظام تجاري متعدد الأطراف يمكن التنبؤ به. وضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية مرضية ومؤاتية ومناخ يشجع على الاستثمار، مما ييسر التكامل والتفاعل المفيد بين البلدان النامية في إطار النظم التجارية والمالية الدولية، جرى اعتمادها أيضاً بتوافق الآراء سنة بعد أخرى في هذه الجمعية بالذات وفي غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والدولية ذات الصلة. هذه القرارات والإعلانات في مجموعها تطلب من جميع البلدان جملة أمور

”قلقهم الشديد إزاء توسيع نطاق الحصار على كوبا بطبيعته التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وقلقهم من استمرار إصدار تدابير تشريعية تستهدف تشديد الحصار“.

وقد تردد صدى هذه المشاعر في اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، الذي عقد مؤخرا هنا في نيويورك في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفي البلاغ الصادر عن الاجتماع، أدان الوزراء

”استمرار بعض البلدان في تطبيق تدابير وتشريعات تتجاوز حدود أراضيها الوطنية، وفرض تدابير اقتصادية قسرية انفرادية على بلدان نامية معينة، بهدف منع تلك البلدان من ممارسة حقها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بملء إرادتها الحرة. وإنما ندعو جميع الدول إلى أن ترفض القوانين الانفرادية التي تتجاوز حدود الإقليم الوطني. لأن هذه التدابير والتشريعات تهدد سيادة الدول، وتؤثر تأثيرا ضارا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتتعارض مع القانون الدولي، ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، والمبادئ المتفق عليها للنظام التجاري المتعدد الأطراف“.

ويؤيد وفدي تماما الآراء التي أعرب عنها في قمة عدم الانحياز والاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز. وندعو جميع البلدان إلى رفض التشريعات التي تتجاوز حدود الإقليم الوطني المفروضة على كوبا لأنها تتعارض بشكل صارخ مع القوانين الدولية التي توجه سلوك الدول المتحضرة. وميثاق الأمم المتحدة هو تجسيد للرؤيا والرسالة والمبادئ والالتزامات التي يجب أن يقيّد بها جميع الموقعين

والتعاون بين الدول. وبالتالي، سيصوت وفد بلادي مؤيدا لمشروع القرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد اندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
نتناول اليوم مرة أخرى البند ٣٤ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونحن هنا لكي نؤكد من جديد اقتناعنا بعالم أفضل للجميع - عالم يمكن للدول أن تتعايش فيه سلميا وتراعي فيه القوانين الدولية التي توجه جميع الدول المتحضرة.

وقد دعا المجتمع الدولي مرارا وعلى الدوام إلى رفع هذا الحصار. وإنما نوافق على أن هذا هو الإجراء السليم الذي يتعين اتخاذه. لقد عانى شعب كوبا طوال ما يزيد على ٤٠ عاما من هذا الحصار القاسي المفروض من جانب واحد ومأساة هذا الحصار أنه ما زال يتسبب في معاناة تجل عن الوصف لشعب كوبا. وقد تأثرت الحياة اليومية للرجال والنساء والأطفال في كوبا بشكل خطير نتيجة سياسات لا سيطرة لهم عليها. ولذلك لا عجب أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قد اجتمعت هنا لتأييد مشروع القرار المعروض علينا، ونحن هنا لكي نردد صدى صوت العقل ذلك.

وفي المؤتمر الوزاري الثالث عشر للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، الذي عقد في قرطاجنة في نيسان/أبريل من العام الماضي، وجه نداء لحكومة الولايات المتحدة

”بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يتسبب في خسائر مادية ضخمة وفي أضرار اقتصادية بالغة للشعب الكوبي، فضلا عن أنه عمل انفرادي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومع مبدأ حسن الجوار“.

وأعرب الوزراء أيضا عن

كما أعربنا مرارا عن رفضنا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وأيدنا جميع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء هذا الحصار.

والمكسيك ملتزمة بحق جميع الدول الثابت في اختيار نظامها الاقتصادي الخاص بها فضلا عن نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي وفقا لإرادة شعوبها.

ولهذا السبب لم يصدر بلدي ولم يطبق أحكاما قانونية ذات نطاق يتجاوز الحدود الإقليمية. وقبل صدور ما يسمى قانون هيلمز - بيرتون، أكدت حكومة المكسيك أن ذلك الصك يتعارض مع معايير القانون الدولي. وقد شاركنا في موقفنا للجنة القانونية الأمريكية بفتاها الصادرة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وقد أصدر بلدي قانونا لحماية التجارة وإبطال مفعول القوانين الأجنبية التي تتنافى مع القانون الدولي، بهدف إلغاء التأثيرات السلبية على تجارة المكسيك الخارجية والناجمة عن التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي تتخذها دول أخرى.

ونحن في المكسيك لدينا علاقات ودية يسودها الاحترام مع جمهورية كوبا. ولدينا سياسة تجارية غير تمييزية تجاه ذلك البلد ونرفض أي محاولة لتقويض الروابط الاقتصادية التي تربط بيننا.

وقد قدمت حكومة المكسيك أشكالاً مختلفة من المساعدة المالية لكوبا عن طريق المصرف الوطني للتجارة الخارجية، وتتفاوض حالياً لإبرام صك مالي نرجو من خلاله أن نزيد عمليات التبادل التجاري الثنائي فيما بيننا. وقد أصبح في إمكان كلا البلدين منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ الاعتماد على اتفاق أبرم بينهما لتعزيز الاستثمارات بشكل متبادل وحمايتها.

عليه. وهي تتضمن على الأخص المساواة بين جميع الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وإن حرية التجارة على المستوى الدولي جزء لا يتجزأ من كثير من الصكوك القانونية الدولية.

وتنظر جنوب أفريقيا إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على جمهورية كوبا بوصفه انتهاكا صارخا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكوبا. ونحن نسترشد بهذه المعايير الأساسية التي تحكم السلوك الدولي في دعمنا المبدئي لضرورة إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية بوصفها وسيلة للإخضاع السياسي والاقتصادي.

وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند ترى جنوب أفريقيا، ضمن أمور أخرى، أن الحوار البناء يمكن أن يولد الثقة المتبادلة والتفاهم، كما يمكن أن يحدث الوثام والتعايش السلمي بين الدولتين. وستؤيد جنوب أفريقيا مرة أخرى مشروع القرار الذي سنتنظر فيه الجمعية العامة في إطار هذا البند. وهذا، في اعتقادنا، أقل ما يمكن أن نفعله للشعب الكوبي.

السيد نفريقي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تشكل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الأساس الذي تقوم عليه علاقات المكسيك مع الدول الأخرى، على نحو ما هو مبين في الدستور السياسي لبلدي.

وانطلاقاً من اقتناع بلدي الراسخ وتفهمه للتاريخ، فقد رفض على الدوام فرض تدابير قسرية من جانب واحد في العلاقات الدولية. وقد أعربنا في كثير من المناسبات عن رفضنا لأي جزاءات سياسية أو اقتصادية لا يفرضها مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

إن الحصار المفروض على كوبا منذ ما يقرب من أربعة عقود عرّض كوبا لشتّى أشكال الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمّق معاناة الشعب الكوبي، ولا سيما الأطفال منهم وكبار السن. كما أثار الحصار على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره. كل ذلك أدّى إلى تصاعد قلق المجتمع الدولي خلال هذه العقود، ولقد آن الأوان لوضع حد لهذه المشكلة.

إن وفدي يقدرّ لكوبا استعدادها لإزالة هذا الحصار عن طريق الحوار. وإننا نؤيد دعوة كوبا المخلصة لإجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسوية جميع المسائل الخلافية بين الطرفين، على أساس المساواة في الحقوق والسيادة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حسن الحوار بشكل خاص. ويرى وفدي أن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا يصبّ في مصلحة شعبي البلدين، ويؤكد على حق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمحض إرادتها، وفقاً لما تقتضيه الشرائع الدولية.

إن تزايد تأييد المجتمع الدولي لضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا هو تأكيد على ضرورة احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة بمثل إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها. ونشير في هذا الصدد إلى البيان الوزاري لدول حركة عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة بكولومبيا، الذي طالب الولايات المتحدة بوضع حد للحصار المفروض على كوبا لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولمبادئ حسن الحوار. كما نشير إلى اتفاق البلدان النامية في مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي انعقد في هافانا، حيث رفضت القمة رفضاً قاطعاً فرض أية قوانين وأنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الوطنية، وجميع الأشكال الأخرى للتدابير

لا بد من أن يتوقف الحظر المفروض على كوبا. وتعرب المكسيك عن أسفها للآثار السيئة التي ترتبت على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بالنسبة للشعب الكوبي. فعلى مدى تسع سنوات، دعت غالبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير يتعدى نطاقها الولاية الإقليمية. واليوم ستفعل الجمعية ذلك للمرة العاشرة. وسيصوت وفد المكسيك لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.9، انطلاقاً من موقفه الثابت على المبدأ.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات التسع السابقة في البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وهذه هي السنة العاشرة التي يُطرح فيها هذا البند على الجمعية العامة، في ظل تعاطف دولي وتأييد متزايد لضرورة إنهاء هذا الحصار المفروض على كوبا. وقد كانت الجمهورية العربية السورية تأمل أن تزول الأسباب الداعية لإدراج هذا البند من خلال إزالة مسبباته، وهي الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

لقد أكدت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويُفترض من أعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما من الدول العظمى، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل دستور هذه المنظمة ومرجعها الأول والأخير. إن احترام الميثاق هو الأساس الجوهري الذي يدعم عمل المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق فإن تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية من طرف واحد ضد دولة واحدة، وتنفيذ هذه التدابير خارج الحدود الإقليمية، يمس بحرية الدول الأعضاء في المنظمة بطريقة لا تتفق مع الميثاق، ولا مع قواعد النظام التجاري الدولي.

وتعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن اللجوء إلى ممارسات تجارية تمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج حدود السيادة الوطنية، يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، ويتنافيان مع روح التعاون والحوار السائدة بين الدول في هذه الحقبة التاريخية. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥، لم يعتمد بلدي ولم يطبق أية قوانين أو قواعد تنظيمية أو تدابير يمكن أن يكون لآثارها خارج حدودنا الإقليمية أي مساس بسيادة دول أخرى أو بحرية التجارة والملاحة.

إن كل بلد، في ضوء ظروفه الخاصة، له الحق في اختيار ما يرتتبه من النظم الاجتماعية ووسائل التنمية. ولا يحق لأي بلد أن يتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر. وعلاوة على ذلك، نرى أن المساواة بين الدول في السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية - وأعني الحوار والتفاوض - هما المبدأ اللذان ينبغي أن يحكما العلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لتهيئة مناخ اقتصادي مؤات يوفر لجميع البلدان، بما فيها جمهورية كوبا، فرصاً متكافئة للاستفادة من النظم المالية والتجارية الدولية.

إن الحصار المفروض على كوبا، كما نعلم جميعاً، استمر فترة زادت عن الحد. وقد آن الأوان لإنهائه. فلا يمكننا أن نعاقب شعباً، شعباً بأكمله - هو الشعب الكوبي - على جريمة لم يرتكبها. ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلادي، كما فعل في السنوات السابقة، سيصوت تأييداً لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.9، والمقدم من جمهورية كوبا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل كوبا ليعرض مشروع القرار A/56/L.9.

الاقتصادية القسرية. وأعربت القمة عن قلقها العميق إزاء ما يترتب على الجزاءات الاقتصادية من آثار سلبية على القدرة الإنمائية في البلدان المستهدفة، ووجهت نداءً خاصاً باسم جميع قادة البلدان النامية لرفع الحصار المفروض على كوبا فوراً.

لقد عبّر المجتمع الدولي مراراً عن رفضه لاستمرار العقوبات المفروضة من جانب أحادي على كوبا، وعن رفضه لتوسيع هذه العقوبات من خلال القانون الذي سنّته الولايات المتحدة والمسمى بقانون هيلمز - بيرتون، والذي يتجاوز بولايته التشريعات الوطنية ليمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وقد أثبتت التجربة أن أنظمة الجزاءات غالباً ما تنتج عنها أضرار مادية هائلة، وتلحق خسائر اقتصادية كبيرة بالسكان المدنيين في الدول المستهدفة. وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن تزال جميع أشكال الحصار المفروضة من قبل الولايات المتحدة على كوبا، وأن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي تعبر عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها، الاستجابة اللازمة من قبل الولايات المتحدة.

وبناء على كل ما سبق، والتزاماً مع مواقفنا المبدئية، فإن وفد الجمهورية العربية السورية سوف يصوت لصالح مشروع القرار المطروح الآن في الجمعية العامة تحت الرمز A/56/L.9، كما فعل خلال السنوات التسع السابقة.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على جمهورية كوبا حصاراً اقتصادياً ومالياً وتجاريًا فترة طالت أكثر مما ينبغي. ومن المؤكد أن هذا الحصار لا يفيد أيًا من الطرفين، بل إنه على النقيض من ذلك، لا يؤدي إلا إلى الإبقاء على التوترات القائمة بين هذين البلدين، ويتسبب في معاناة شديدة للشعب الكوبي.

أخرى، وباستخدام السفن الكوبية لنقل البضائع، لأن هذا سيكون بالنسبة لكوبا أفضل البدائل من الناحية العملية ومن حيث السرعة والاقتصاد في التكاليف. وكانت هذه التبادلات الدبلوماسية، على خلاف الكثير من مثيلاقتها في الماضي، خالية من التوتر، وتميزت، قبل كل شيء، بإحساس بالاحترام وروح التعاون.

وهذا يثير السؤال التالي: لماذا استدعى الأمر إجراء هذا العدد الكبير من المفاوضات الخاصة حول شيء يمثل لبقية العالم مجرد معاملات تجارية عادية؟ ولماذا كل هذه الرسوم الخاصة المطلوبة لكي تشتري كوبا من الولايات المتحدة دواء الاريشرومايسين للأطفال أو فيتامين ألف أو الهيدروكورتيزون أو الأرز أو اللبن المجفف؟ وكيف يمكن أن يكون هذا النظام الممعن في التدقيق والإحكام قد طُور عبر السنين لمنع شعب بأكمله من الحصول على احتياجاته الأساسية من المواد الغذائية والأدوية والتكنولوجيا وقطع الغيار والمعدات الطبية والمعلومات العلمية؟ وهل سيكون بوسع أحد في يوم من الأيام أن يفسر - على أساس القيم الأخلاقية والقانون الدولي والعدالة - السر في إصرار الولايات المتحدة حد الهوس على الإبقاء على الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرضته على كوبا منذ أكثر من أربعة عقود؟

وعلى كل، فقد شهدنا الآن أن كوبا، ولو في مناسبة واحدة، استطاعت أن تبرم مع الولايات المتحدة عملية شرائية. فهل هذا يمثل بادرة على نهاية الحصار؟ لا، إنه ليس كذلك. وعلى الجمعية العامة هذه أن تحذر من الوقوع في الخطأ بتفسير هذا الاستثناء على أنه قاعدة. أم هل يكون ولو حتى إيذانا ببداية نهاية الحصار؟ لا أستطيع أن أحزم بذلك. فالجس السليم أحيانا ما يكون مستعصيا على بعض الساسة.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالاسبانية): في الأيام الأخيرة تناثرت حول العالم أنباء فريدة في نوعها. فأول مرة فيما يزيد على ٤٠ سنة منحت حكومة الولايات المتحدة تصريحاً استثنائياً بأن تبيع لكوبا كميات معينة من أغذية وأدوية، ومواد خام لأغراض الإنتاج. وفي هذه المناسبة الوحيدة سيكون بوسع كوبا أن تدفع لموردي الولايات المتحدة مباشرة بالدولار الأمريكي. ومع ذلك، لم تتمكن من إعداد الترتيبات اللازمة لنقل البضائع من موانئ الولايات المتحدة على السفن الكوبية. فتعقد شبكة المحظورات القانونية المترتبة على الحصار المفروض على كوبا بلغ حدا لم تستطع معه حتى النوايا الحسنة للحكومتين معا أن تذلل هذه العقبة. وعليه، ستتولى هذه العملية السفن التابعة للولايات المتحدة أو لبلدان ثالثة.

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أعربت حكومة الولايات المتحدة عن حزنها وقلقها العميقين على الشعب الكوبي، إزاء الدمار الواسع الذي أشاعه الإحصار ميتشل عند مروره عبر الأراضي الكوبية، وأعلنت استعدادها لأن تقوم على الفور بتقييم احتياجاتنا من المساعدة، من أجل تقديم مساعدة إنسانية محتملة. وهذه البادرة غير المعتادة حظيت بالتقدير الواجب من كوبا. فلم يحدث من قبل أي شيء من هذا القبيل إطلاقاً في غضون ما يزيد على ٤٠ سنة من علاقات متوترة بين البلدين.

واستجابت كوبا بأن طلبت من حكومة الولايات المتحدة، في هذا الظرف غير العادي، بأن تسمح للشركات الكوبية التي تديرها الدولة بأن تشتري على وجه السرعة من الولايات المتحدة كميات معينة من الأغذية والأدوية والمواد الخام المخصصة لأغراض الإنتاج، لسد النقص في مخزونات البلد بأسرع ما يمكن، تحسباً لوقوع أية كارثة طبيعية في المستقبل. وطلبت كوبا أيضاً أن يُسمح لها بأن تدفع ثمن هذه البضائع نقداً بدولارات الولايات المتحدة أو بأية عملة صعبة

نحن نعرف ثمن الاستقلال، وقد حاربنا من أجله مدة ١٣٠ سنة. وذقنا بالفعل حلاوة الحرية. وما من قوة في العالم يمكن أن تجعلنا نتخلى عن هذه الحرية.

إن رفع الحصار وإنهاء الحرب الاقتصادية على كوبا يتطلبان من حكومة الولايات المتحدة أن تتخذ القرارات التالية:

أولاً، إلغاء قانون هيلمز - بيرتون، الذي تتضمن تدابير العدوانية التي لا حصر لها فرض جزاءات شديدة على أصحاب الأعمال في بلدان ثالثة الذين يتاجرون مع كوبا. إننا نعرف بعض أصحاب الأعمال هؤلاء، وقد حرّموا هم وأسرهم من الحصول على تأشيرات للسفر إلى الولايات المتحدة، ولكنهم حافظوا بكرامة على علاقاتهم مع كوبا.

ويتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تقرر إلغاء قانون تورشلي، الذي تتضمن تدابير حظر السفن التابعة لبلدان ثالثة وتمر بأي ميناء كوبي من دخول موانئ الولايات المتحدة. ويمنع القانون الشركات الفرعية التابعة لشركات الولايات المتحدة والموجودة في بلدان ثالثة من بيع سلع إلى كوبا - وهذه الشركات كانت بلادنا تشتري منها بضائع، خصوصاً أغذية وأدوية، بنحو ٧٠٠ مليون دولار سنوياً حتى عام ١٩٩٢.

ويجب على الولايات المتحدة أن تزيل الحظر غير المعقول الذي لا يمكن بموجبه أن تتضمن السلع التي تستوردها من أي بلد آخر أي مواد خام كوبية مهما كانت. هل من الأمور التي يمكن تبريرها حقاً أن يُطلب من شركة يابانية لصناعة السيارات أن تقدم شهادة تفيد بأن الصلب المستخدم في صناعة سيارتها لا يستعمل أي نيكيل كوبي حتى يمكنها أن تصدر سيارتها إلى الولايات المتحدة؟ وهل من الأمور التي يمكن تبريرها مطالبة شركة كندية

هل ستكون كوبا مستعدة للقيام بعمليات شراء جديدة في ظل هذه الظروف؟ الواقع أن هذا سيكون أمراً مرغوباً فيه، ولكنه مستحيل من الناحية العملية. وكما قلنا من قبل، من غير المتصور لبلد ما أن يشتري أي مواد من الولايات المتحدة في حالة عدم وجود علاقات تجارية طبيعية معها، وفي حالة عدم إمكانية بيع سلعه وخدماته في ذلك البلد. وفي ظل هذه الظروف الخاصة والاستثنائية فقط استطعنا مواصلة السير بهذه الطريقة - دون وجود أي تبادل تجاري من أي نوع، وتغلبنا على العقبات غير المعقولة، وسعينا لإيجاد بدائل للالتفاف حول القوانين واللوائح التي لا حصر لها، التي تحظر العلاقات والتجارة بين كوبا والولايات المتحدة اليوم. ولا يمكن توقع قيام أي علاقات تجارية طبيعية بين البلدين في المستقبل ما لم ينته الحصار الذي ينطوي على مفارقة تاريخية، والذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا.

هل ترغب كوبا في إنهاء هذا الحصار؟ نعم بالتأكيد. فهذا الحصار هو العقبة الأساسية التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية لكوبا اليوم، وهو المسؤول عن حالة المعاناة والضييق التي يعيشها الملايين من الكوبيين. هل تريد كوبا إعادة العلاقات الطبيعية القائمة على الاحترام المتبادل مع الولايات المتحدة؟ الإجابة هي نعم بالقطع، وهي على استعداد للقيام بذلك. فكوبا ليس لديها أية رغبة في تأجيج مشاعر الكراهية العنيفة، كما أنها لا تراودها أية رغبة في الثأر. نحن شعب نبيل ولنا ثقافة سياسية ناضجة. ونعتمد أن الملايين من مواطني الولايات المتحدة وأغلبية الكوبيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة هم أيضاً ضحايا لأوجه الحظر غير المبرر الذي يفرضه ذلك الحصار.

هل كوبا مستعدة لتقديم تنازلات من شأنها أن تؤثر على مبادئها من أجل رفع الحصار؟ الإجابة هي لا وألف لا.

بأسعار أفضل وتحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الشحن والتأمين وسهولة أكبر في النقل.

ولا بد لها أيضا من أن تسمح لكوبا بأن تصدر بحرية إلى سوقها مثل أي بلد آخر. وسيعود هذا بالنفع ليس فقط على كوبا من خلال إعطائها فرصة الوصول إلى سوق جديدة، وإنما أيضا على شعب الولايات المتحدة من خلال إعطائه فرصة الحصول على المنتجات الكوبية - مثل السيجار الكوبي الشهير أو المصل المضاد لالتهاب السحايا، وهو المصل الوحيد من نوعه في العالم.

ومن واجب الولايات المتحدة أن تسمح للسياح من مواطنيها بالسفر إلى كوبا بحرية. فمن شأن ذلك أن يسمح لكوبا باستقبال ما لا يقل عن مليون ونصف المليون زائر. وهؤلاء سيتاح لهم بدورهم الفرصة للسفر إلى بلد من أكثر بلدان العالم أمانا وضيافة.

وينبغي لها فضلا عن ذلك أن تعيد الأموال المجددة في المصارف الأمريكية، وقد سُرق جزء منها بشكل تعسفي.

كما يتعين عليها أن تأذن لشركاتها بالاستثمار في كوبا، حيث ستمتع بمعاملة غير تمييزية بالمقارنة بالمستثمرين الأجانب الآخرين فضلا عن الضمانات التي توفرها التشريعات الكوبية.

ولا بد لها من أن تضع لوائح لحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع الكوبية في الولايات المتحدة، عملا بالتشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وعندما يتحقق ذلك، لن يتكرر حدوث أي أعمال غير شريفة، مثل سرقة الاسم التجاري للرم الكوبي "هافانا كلوب" من جانب إحدى شركات الولايات المتحدة.

لصناعة الحلوى بأن تقدم ما يثبت أنها لا تستخدم السكر الكوبي في منتجاتها؟

كما يتعين على الولايات المتحدة أن تتوقف عن الملاحقة المحمومة التي تقوم بها سفاراتها ووكالاتها في كل أنحاء العالم ضد أي أعمال تجارية محتملة مع كوبا، وضد أي محاولة من جانب كوبا بالدخول سوق جديدة أو الحصول على أية امتيازات.

ولا بد لها أيضا من أن تمنح كوبا إمكانية الوصول إلى النظام المالي الأمريكي والدولي. ولو كان قد تيسر لكوبا الحصول على نصيب من القروض التي بلغت قيمتها ٥٣ بليون دولار التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، فإنها كانت ستلقى قروضا تبلغ نحو ١,٢ بليون دولار بشروط أيسر بكثير من الشروط التي يمكنها الحصول عليها حاليا.

وينبغي للولايات المتحدة كذلك أن تسمح لكوبا بأن تستخدم الدولار الأمريكي في تعاملاتها الخارجية ليس فقط مع الشركات الأمريكية، بل أيضا مع الشركات الموجودة في بلدان ثالثة - وهو أمر محظور حاليا. بموجب لوائح الحصار المفروض عليها. ونتيجة لذلك، تجد كوبا نفسها مجبرة بشكل مستمر على القيام بعمليات تحويل للعملة مما يحملها خسائر كبيرة بسبب تقلبات أسعار الصرف.

كما يتعين على الولايات المتحدة أن تسمح لكوبا بأن تشتري من أسواقها بحرية مثل أي بلد آخر. ولو كان ربع مستوردات كوبا الحالية فقط منشأه الولايات المتحدة، لوصلت مشترياتها إلى أكثر من بليون دولار، مع التمتع

الولايات المتحدة الأمريكية من حماية حدودها، يصبح رفضها المساعدة على تنظيم حركة الهجرة بين بلدنا تناقضا محيرا. وقد اقترحت كوبا على الولايات المتحدة إجراء توسيع كبير لاتفاق الهجرة المعمول به حاليا وهي تنتظر ردها.

والقرار الثاني هو أن تتعاون مع كوبا في مكافحة تهريب المخدرات. ويوجد اليوم تعاون محدود جدا في هذا المجال. وقد اقترحت كوبا زيادة كبيرة في التعاون، بما في ذلك التوقيع على اتفاق لمكافحة المخدرات، وهي تنتظر استجابة من الولايات المتحدة الأمريكية.

والقرار الثالث هو إيقاف البرامج التلفزيونية والإذاعية غير القانونية الموجهة إلى كوبا. وكيف يمكن أبدا أن يكون مبررا لحكومة الولايات المتحدة تخصيص حوالي ٤٠٠ مليون دولار لهذا البرنامج التخريبي لإرضاء شهوات الأقلية المتطرفة في ميامي التي تستفيد من هذه الأموال، بدلا من إنفاقها، مثلا، على شراء حواسيب للمدارس الحكومية في الأحياء الفقيرة في ذلك البلد؟

والقرار الرابع هو إنهاء إدراج كوبا بشكل تعسفي في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب. وهذه إهانة لأبناء كوبا، الذين ظلوا، كما يعلم الجميع، ضحايا لأعمال إرهابية لا تحصى نُظمت ومُولت من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية مع الإفلات التام من العقاب.

والقرار الخامس هو إنهاء محاولات إثارة التخريب في داخل كوبا، حتى بما في ذلك استخدام مبالغ ضخمة من الميزانية الاتحادية الأمريكية، وإنهاء حملات التشهير والضغط التي تشن على بلدنا في الوكالات الدولية، وإنهاء الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الجماعات الإرهابية التي نفذت أعمالا ضد كوبا من ميامي.

وينبغي للولايات المتحدة أن تزيل التدابير التمييزية التي تمنع حاليا الكوبيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة من السفر بحرية إلى كوبا وتقديم مساعدات مالية إلى أقاربهم الموجودين في تلك الجزيرة. والكوبيون هم الجالية المهاجرة الوحيدة الخاضعة لهذه التدابير في الولايات المتحدة الأمريكية.

والقرار الأخير هو التفاوض مع كوبا للتوصل إلى اتفاق عادل ومشرف لتقديم تعويضات إلى ما يقارب ٦٠٠٠ شركة أمريكية وأفراد أمريكيين آلت ممتلكاتهم إلى الدولة في السنوات الأولى للثورة، كجزء من إجراء سيادي أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. والواقع أن الحصار هو الذي حال دون أن يتلقى المواطنون الأمريكيون التعويض المناسب. وكوبا تعترف بحقوقهم، وستكون مستعدة للتوصل إلى اتفاق يراعي أيضا المصاعب الاقتصادية والإنسانية الثقيلة العبء بصورة مفرطة التي عانى منها بلدنا بسبب الحصار.

وإنهاء سياسة العدوان على كوبا، التي ظلت تنفذها ١٠ إدارات أمريكية متتالية بتشديد وبلا هوادة عبر أكثر من أربعة عقود، وإنشاء علاقات طبيعية بين بلدينا، من شأنهما أن يتطلبا من حكومة الولايات المتحدة اتخاذ القرارات التالية.

الأول هو إلغاء قانون تعديل الوضع الشرعي الكوبي، الذي تسبب في موت آلاف المهاجرين غير القانونيين، بمن فيهم الأطفال. ووقعت آخر المآسي الأسبوع الماضي. حيث انتهت عملية تهريب للأجانب إلى تحطم سفينة تحركت من ميامي وأقلت بصورة غير قانونية مجموعة من المهاجرين غير القانونيين من الساحل الكوبي، محدثة خسارة مأساوية تمثلت في موت أكثر من ٣٠ شخصا، من بينهم أطفال عديدون، وفي وقت مثل هذا، حيث تزيد

السبب في أن بلدا لا يشكل أي تهديد للولايات المتحدة ولا يعتبر نفسه عدوا لشعبها يعامل مع ذلك كعدو.

إن الحصار ينتهك حقوق شعب الولايات المتحدة ليخدم المصالح الدنيئة لأقلية عديمة الضمير لم تتردد حتى عن استعمال العنف والإرهاب ضد الشعب الكوي.

وينتهك الحصار حقوق الكويين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يجرمهم من الحفاظ على العلاقات الطبيعية مع أسرهم في كوبا.

وتسبب الحصار في إلحاق أضرار اقتصادية بكوبا تعدت ٧٠ بليون دولار، بالإضافة إلى مبالغ أكبر ناتجة عن الإصابات البشرية والأضرار الاقتصادية التي يعاني منها شعبنا طوال أكثر من ٤٠ سنة من العدوان المسلح، والتخريب والإرهاب، وهو ما طالب بلدنا عن حق بالتعويض عنه.

وقد رفض المجتمع الدولي الحصار. ففي السنة الماضية دعت هذه الجمعية للمرة التاسعة على التوالي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، بأغلبية ١٦٧ صوتا مؤيدا للقرار ذي الصلة.

والحصار يمثل أخطر انتهاك لحقوق الإنسان للشعب الكوي.

ويستمر الحصار لأسباب تتعلق بسياسة الولايات المتحدة الداخلية، إذ يقال إن الأقلية التي تطالب باستمرار الحصار لها نفوذ انتخابي وتستخدم أموالها وأصواتها لمكافحة أي تغييرات. ويقال إن هذه هي الطريقة التي تعمل بها السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وأنه ينبغي ببساطة قبول قواعد اللعبة. وإني أتساءل: هل يمكن لهذه الأسباب حقا أن تستخدم لتبرير محاولة إجبار شعب بأكمله على الاستسلام عن طريق الجوع والمرض؟

والقرار الأخير هو التخلي عن الاحتلال المستمر، ضد الإرادة السيادية للشعب الكوي، للمنطقة التي تحتلها قاعدة غوانتانامو البحرية. وعلى الرغم من وجود علاقات احترام وتعاون اليوم بين الولايات المتحدة والجيش الكوي هناك، قد تستبق إمكانية قيام العلاقات الرسمية في المستقبل بين بلدينا، وعلى الرغم من أنه يبدو أن السنوات التي كان يُقتل فيها الكويون الشباب من القاعدة قد تركناها وراءنا، فإن كوبا لم تتنازل عن الهدف المتمثل في استعادة سيادتها يوما ما على تلك المنطقة عن طريق الوسائل السياسية والسلمية. وإذا ما حدث هذا فإنه سيمثل نهاية الفصل المريع في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يجب أن يرفع. ولا يمكن الاستمرار في تجاهل القرارات التي ظلت تتخذها الجمعية العامة باستمرار منذ عام ١٩٩٢.

فهذا الحصار غير قانوني. وهو ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، ويضر بالتجارة الدولية وحرية الملاحة. ويفرض جزاءات على رجال الأعمال من البلدان الثالثة، وهو سلوك يتجاوز الحدود الإقليمية بصورة صارخة.

وليس للحصار مبرر أخلاقي ولا قانوني. وهو ينتهك اتفاقيات جنيف. وهو يحرم الشعب الكوي من الحصول على الغذاء والدواء، الأمر الذي يحظره القانون الدولي حتى في أوقات الحرب.

ولا يتمتع الحصار بدعم من الأغلبية في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي مجلس الشيوخ ومجلس النواب هناك توافق واضح في الآراء على تأييد تغيير هذه السياسة. وقد أصبحت وسائل الإعلام، والكنائس، وقطاع الأعمال التجارية والمواطنون العاديون يتساءلون على نحو متزايد عن

الاقتصادية والتجارية الطبيعية بين كوبا وبلدان عديدة وتعدت بشكل خطير على حقوقها ومصالحها المشروعة. فأن الأوان لكي يتم وضع حد فوري لهذه الظاهرة.

وتدعو الحكومة الصينية دوماً إلى الاحترام الكامل للمساواة السيادية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والقواعد الأخرى للعلاقات الدولية. فلجميع البلدان الحق في اختيار نظامها الاجتماعي ونموذجها الإنمائي على ضوء حالتها الوطنية، دون أي تدخل من أي بلد آخر. وهو حرق لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك لقواعد العلاقات الدولية، أن يُجبرَ بلد على التخلي عن نموذج إنمائي من اختياره أو أن تتم حتى محاولة قلب حكومته من خلال فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي أحادي الطرف تحت أية ذريعة.

وإذا حكمنا من خلال استجابة بلدان عديدة للأمم العام، وبياناتها ذات الصلة أيضاً، نجد أن لدى المجتمع الدولي ككل رغبة قوية في أن يتخلى بلد معين عن ممارسته العتيقة للحظر الاقتصادي، وفي أن يختار نهجاً من الارتباط والحوار بدلا من العزلة والتصادم، وأن يحل المنازعات بين الدول من خلال الحوار البناء والتفاوض.

ولكي تنتهي معاناة الشعب الكوبي بسرعة ويزول أي عائق أمام المبادلات الاقتصادية والتجارية بين كوبا والبلدان الأخرى، نأمل أن تتبع حكومة الولايات المتحدة التيار التاريخي من خلال اتخاذ خطوات بناءة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورفع حظرها الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا بالكامل.

إننا نؤيد مشروع القرار A/56/L.9، المعنون "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، والذي طرحته كوبا في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

إن الذين يفسرون هذه العبارات باعتبارها تفجعا مخطئون، والذين يخلطون بين عدم إحساسنا بالكراهية وبين الضعف مخطئون. والذين يعتقدون أن شعب كوبا يمكن أن يجبر على الاستسلام مخطئون. والذين يظنون أن الكوبيين مستعدون للتخلي عن استقلالنا وحریتنا مخطئون. والذين يأملون في أن نتخلى نحن الكوبيين عن عدالتنا الاجتماعية مخطئون.

وباسم الشعب الكوبي، وباسم القانون الدولي، وباسم العقل، وباسم العدالة، أطلب من الجمعية العامة أن تعرب مرة أخرى عن تأييدها للإلغاء الفعلي للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية):

اتخذت الجمعية العامة طوال تسع سنوات متتالية قرارات تدعو الدول إلى التقيد بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وتحثها على الامتناع عن فرض قوانين وإجراءات تضر بالحقوق والمصالح المشروعة لأطراف ثالثة. وللأسف لم يلتفت إلى هذا النداء العادل من المجتمع الدولي وما زالت قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تنتظر التنفيذ.

إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يستمر منذ سنوات عديدة، ولم يخدم أي غرض سوى الإبقاء على العلاقات بين الجارتين في توتر شديد. وأوجد الحظر صعوبات هائلة للشعب الكوبي في جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجراء الإصلاح؛ إذ قوض بشكل خطير جهود الحكومة الكوبية للقضاء على الفقر وتحسين مستويات معيشة شعبها؛ وتسبب في معاناة هائلة للنساء والأطفال الكوبيين على وجه الخصوص، مما يشكل انتهاكا لحقوقهم الإنسانية. كذلك أعاققت أفعال الولايات المتحدة أحادية الطرف التبادلات

”إننا نعيد التأكيد على رفضنا الشديد لأي تطبيق لتدابير وطنية من قِبَل دولة تحالف القانون الدولي وتشكل محاولة لفرض القوانين واللوائح الخاصة بها على بلدان ثالثة. وفي هذا الصدد، ندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد لتطبيق قانون هيلمز - بيرتون، وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة“.

ويرى الوفد الفنزويلي أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا يتنافى مع القانون الدولي ومبدأ حق تقرير المصير والطموحات المشروعة للشعوب في تحقيق تنمية بشرية ورفاهية كاملتين.

ويأمل بلدي في إنهاء الحظر المفروض على الشعب الكوبي الذي يعاني من عواقب تطبيق تدابير كتلك التي وصفتها، والتي تخرج عن إطار الشرعية الدولية. إننا نعتقد أنه يمكن من خلال الحوار والتعاون بذل الجهود لتشجيع الحريات الأساسية والديمقراطية على أساس تبادل الاحترام والثقة والاستقلالية.

إن القرار الذي وافقت عليه الولايات المتحدة وكوبا، والذي شرحه لنا وزير شؤون خارجية كوبا قبل قليل، يرسم لنا طريقا نأمل أن يوفر نهاية فعالة للحصار. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أملنا في أن يتحقق ذلك، بما يفرضي إلى نهاية كاملة للحصار، مثلما سمعنا وزير شؤون خارجية كوبا يقول في جلسة اليوم. وكما كنا نفعل في السابق، وإلى أن يُرفع الحصار، سيستمر وفدي في التصويت لصالح مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة، وذلك اتساقا مع المعايير المتبعة.

وأخيرا، أود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام على التقرير الذي قدمه لنا عن هذا البند والوارد في الوثيقة A/56/276 و Add.1.

السيد الكالاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): ظلت فنزويلا تعرب بشكل مستمر ومتكرر، على نحو ثنائي وفي المحافل الدولية معاً، وفي الأمم المتحدة خصوصا، عن رفضها لإصدار وتطبيق قوانين ذات آثار تتجاوز الحدود الوطنية وتنتهك حُرمة سيادة الدول. ومرة أخرى نلاحظ بقلق استمرار تطبيق تدابير تأديبية، بما يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وقواعد التعايش السلمي بين الدول.

ويؤيد وفدي نظر الجمعية العامة في هذا البند؛ فله أهمية خاصة بسبب الآثار السلبية التي تفرزها مثل هذه التدابير على الدول، سياسيا واقتصاديا ومن حيث القانون الدولي. وفي تطبيق تدابير أحادية الطرف مثل تلك المفروضة على شعب كوبا منذ عام ١٩٩٦ تعارض واضح لواقع عصرنا الحالي، الذي تمثل فيه إمكانية الوصول الحر إلى الأسواق وتوطيد عمليات التكامل العنصرين الأساسيين للعولمة التي تدفع الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، يكرر وفد فنزويلا رفضه لتطبيق هذه التدابير أحادية الطرف لأنها تنتهك حرمة سيادة الدول، وتضر بالمصالح المشروعة لكيانات ومواطنين خاضعين للسلطة الشرعية لأطراف ثالثة، ولها أثر سلبي على حرية التجارة والملاحة، وتقوض قواعد التجارة التي أرسنها منظمة التجارة العالمية.

ويقر الوفد الفنزويلي بالإعلانات ذات الصلة التي اعتمدها منظمة الدول الأمريكية ومجموعة ريو وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧٧، وكان آخرها إعلان ليما الذي تم اعتماده قبل بضعة أيام في مؤتمر القمة الإيسيري - الأمريكي الحادي عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في بيرو بتاريخ ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. واتفق رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع على القول:

الأمريكية باحترام القانون الدولي والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول والدفاع عن حرية التجارة، وتبرز بوضوح نهج الولايات المتحدة الرامي إلى محاصرة الشعوب بما في ذلك تهديد ومعاقبة الدول الأخرى وشركائها والأفراد التابعين لها لمنعهم من التعامل مع البلدان التي فرضت عليها الحكومة الأمريكية عقوبات قسرية في مخالفة تامة لكافة الشرائع والمواثيق الدولية.

إن الحصار الأمريكي على كوبا ليس الحالة الوحيدة، إذ تفرض الولايات المتحدة حالياً عقوبات مماثلة على العديد من البلدان في العالم، من بينها بلادي. حيث فرضت علينا هذه الدولة ومنذ عام ١٩٨٢ عقوبات فردية شملت منع الشركات الأمريكية من التعامل مع ليبيا وحرمان الطلبة الليبيين من الدراسة في الجامعات الأمريكية وتجميد الأموال الليبية في المصارف الأمريكية داخل وخارج الولايات المتحدة. ومثلما وسعت السلطات الأمريكية نطاق حصارها على كوبا بموجب قانون "هيلمز - بيرتون" فقد أصدر الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٩٦ ما يسمى بقانون "داماتو - كندي" الذي يعاقب الأفراد والشركات الذين يستثمرون أموالاً في ليبيا من شأنها تطوير قدراتها على استغلال مواردها النفطية. والأسوأ من ذلك هو قيام هذه السلطات قبل أشهر قليلة بتمديد العمل بهذا القانون لمدة خمس سنوات أخرى في تجاهل تام لإرادة الدولية التي تم التعبير عنها في عدة قرارات كان آخرها القرار الذي اعتمد بأغلبية ساحقة في الدورة الماضية لهذه الجمعية.

لقد حاولت السلطات الأمريكية تبرير حصارها لكوبا، ولكن لا جدوى من تبرير ما يستحيل تبريره، والمؤكد أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة من هذا الحصار هو تدخّل سافر في الشؤون الداخلية للشعب الكوبي وعمل متعمد لإجباره على انتهاج سياسات لا تتفق مع قناعاته وخياراته، ولا يختلف ذلك كثيراً عما أعلنته واشنطن من

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): في الدورة الماضية لهذه الجمعية أكد المجتمع الدولي وللمرة التاسعة على رفضه القاطع للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. ومما يدعو إلى الأسف الشديد والقلق البالغ أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تتراجع عن هذا النهج الذي ما فتئ حتى حلفاؤها الرئيسيون وشركاؤها التجاريون يعلنون معارضتهم له، بل أقدم عدد من هذه الإدارات على تدابير إضافية شددت هذا الحصار ووسعت من نطاقه وذلك من خلال سنّها مجموعة من القوانين القسرية وممارسة المزيد من الضغوط على أصحاب المشاريع والشركات وحكومات البلدان الثالثة لكي توقف علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدولة الكوبية. وهذه التصرفات التي جاءت بعد تسعة قرارات اتخذتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لا يمكن تفسيرها إلا بأنها تجاهل متعمد من الولايات المتحدة للإرادة التي عبّر عنها المجتمع الدولي وتسفيه منها للمواقف التي عبّر عنها العديد من المنظمات الدولية وإصرار من واشنطن على فرض أنماط من السلوك التي يتعين على دول العالم اتباعها وتحديد نوع العلاقات التي ينبغي لتلك الدول إقامتها مع بقية البلدان.

لقد ألحق الحصار القاسي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا لمدة تزيد عن أربعين عاماً، أضراراً بالغة بالشعب الكوبي. وكما يتضح من التقارير السابقة وكذلك التقرير المقدم إلى هذه الدورة والوارد في الوثيقة A/56/276 فقد حدّ هذا الحصار من قدرة الحكومة الكوبية على استيراد الأغذية ونجّم عنه صعوبة في استيراد المعدات الطبية والأدوية لعلاج المرضى، وهذه الممارسات وما ترتب عليها من معاناة لأكثر قطاعات الشعب الكوبي، بما فيهم الفئات الأكثر ضعفاً كالأطفال والمسنين، لا تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان فحسب، بل تقدم أدلة قاطعة تدحض الادعاءات

أهداف الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي كما تتناقض مع إعلان حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، ومع كل التوجهات نحو إقامة عالم يسوده التعاون البناء والاحترام المتبادل.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): لفترة تقارب العقد من الزمن، ما فتئت الجمعية العامة تحت الدول الأعضاء عن الامتناع عن سنّ وتطبيق قوانين لها آثار تنخبط الحدود الوطنية. وكذلك تحت الجمعية تلك الدول الأعضاء التي طبقت، وما زالت تطبق، تلك القوانين على إلغائها أو إبطالها. غير أنه من دواعي الأسف أن تلك النداءات - التي حظيت بتأييد غالبية ساحقة من الدول الأعضاء - قد ذهبت سدى. ونتيجة لذلك، فإن شعب جمهورية كوبا، ولا سيما أضعف قطاعات سكانها لا يزال يعاني من العواقب الوخيمة التي ترتبت على الحظر الاقتصادي والمالي. وإنما اليوم، نضم صوتنا إلى الذين تكلموا قبلنا لكي نناشد الولايات المتحدة مرة أخرى بأن تعيد النظر وتقوم بإلغاء سياستها التي تتعارض مع إرادة المجتمع الدولي.

وقد طلب إعلان الألفية إلينا أن نقوم بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية ووفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

وقد أعرب وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز الذين التقوا في الأمم المتحدة منذ حوالي أسبوعين، عن معارضتهم لتطبيق التدابير والتشريعات بأثر يتجاوز الحدود الإقليمية وفرض تدابير قسرية من طرف وحيد ضد عدد من البلدان النامية.

إن استمرار الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على جمهورية كوبا يتعارض ومبادئ القانون الدولي، واحترام المساواة بين الدول في السيادة وحرية ممارسة التجارة والملاحة الدولية. ولذلك، فإننا نعارض بشدة تدابير

ميررات للإبقاء على ممارساتها القسرية المفروضة على بلادي، ومن ذلك ادعاؤها بأن السلوك الليبي يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي. وإذا كان للمرء أن يبدي الدهشة إزاء التصرفات الأمريكية ضد الشعب الكوبي الذي قرر بمحض إرادته اختيار نظامه الاقتصادي والاجتماعي، فإنه من السهولة بمكان إدراك مدى تفاهة الادعاء بالخطر الليبي على أمن الولايات المتحدة الأمريكية. والنتيجة التي تُستخلص من كل ذلك هي أنه لا صحة للادعاءات الأمريكية ضد كوبا لأن ما تتهمها به توجهه إلى غيرها كذلك. وببساطة فإن ما يقولون به هو وصفة جاهزة للتطبيق على كل الشعوب التي تناصبها الولايات المتحدة الأمريكية العداء ومن ضمنها الشعب الكوبي الذي قرر أن يعيش حراً فوق أرضه وتحت الشمس، معترفاً بنفسه، ومدافعاً عن كرامته، وحازماً في اتخاذ قراراته، حتى ولو كان ذلك ضد سياسات جاره القوي.

إن الشعب الكوبي مثل غيره من بقية شعوب العالم يريد أن يعيش بسلام وأن يقيم علاقات حُسن حوار مع كافة جيرانه على أساس المساواة الكاملة والاحترام المتبادل. ورغم أنه ليس هناك ما يشير إلى تراجع حقيقي من الولايات المتحدة عن سياستها المعادية لكوبا فإن الأمل كبير في أن تتغلب روح العقل على جنون القوة، وتدفع هذه الروح الحكومة الأمريكية لتسوية خلافاتها مع كوبا وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين يسودها الانسجام والتعايش السلمي. ويقتضي الخيار أمام الولايات المتحدة وهو إما أن تشرع في عملية حوار بناء مع كوبا ينهي سياسات المواجهة والإقصاء، وهو ما سيلقى الترحيب من كافة الدول، أو أن تستمر في سياستها القائمة على الحصار والمقاطعة ومحاولة تقويض الاستقرار السياسي في كوبا وعرقلة جهود شعوبها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سيجعلها عرضة لاحتجاج واستنكار المجتمع الدولي لإيمانه بأن هذه السياسة لا تجسد قانون القوة فحسب، بل أنها تتعارض مع

الـ ١٨٩. وإن أية تدابير من قبيل التدابير التي ترد في قانون هيلمز - بيرتون، التي تتعارض مع هذا الموقف، على النحو الذي أثبتته تقرير الأمين العام، تنتهك القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. ولقد كانت حكومتي ولا تزال ملتزمة بتعزيز الاحترام العالمي للقانون الدولي في إدارة جميع أشكال العلاقات فيما بين الدول المستقلة.

وتشعر حكومتي بالقلق لأن استمرار الحظر المفروض على كوبا تترتب عليه آثار سلبية مباشرة على مبدأ حرية التجارة والملاحة الذي ما فتئت هذه الجمعية تعتنقه على مر السنين. وينبغي للأمم المتحدة في هذا الصدد، أن تشرع في استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها مساعدة السلطات الكوبية على التغلب على تركة الحظر التي مرّ عليها ٤٢ عاماً. وسيكون لرفع الحظر أثر كبير على تعزيز التجارة والملاحة على الصعيد الإقليمي.

وختاماً، يود وفدي أن يناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأييد هذا النداء من أجل رفع الجزاءات المفروضة على كوبا فوراً.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): يعاني الشعب الكوبي الصديق منذ أربعين عاماً من آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة عليه، مما سبب معاناة هائلة للسكان المدنيين الكوبيين وللإقتصاد الكوبي. وترك قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ آثاراً واسعة النطاق تتجاوز حدود الإقليم الوطني الكوبي وتنتهك بصورة مباشرة سيادة الدول الأخرى وحقها في التبادل التجاري الحر مع كوبا، الأمر الذي يشكل خرقاً جسيماً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فضلاً عن كونه يمثل انتهاكاً لقواعد النظام التجاري الدولي.

لقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لصون سيادة جميع الدول وحقها في تقرير مصيرها، وبدين

مثل قانون توريسيللي، وقانون هيلمز - بيرتون وأنظمة الحظر الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار تطبيق السياسة التي تطبق حالياً، بالرغم من أنها ما انفكت تطبق منذ أكثر من أربعين عاماً، لم تخدم مصالح أي من البلدين. ولهذا الأسباب، فإنه ينبغي ألا يجري تجاهل مناقشة المجتمع الدولي برفع الحظر المفروض على كوبا أكثر من ذلك.

إن وفد ميانمار، انسجاماً مع موقفه القاسم العهد ووفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، سيصوت مؤيداً لمشروع القرار A/56/L.9.

السيد داكا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشيد بكم سيدي، للطريقة القديرة التي تديرون بها هذه المناقشة.

وقد أحاط وفدي علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام المعنون "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/56/276)، وقد زوّدنا ذلك التقرير بتحليل واضح وموضوعي لما للحظر الاقتصادي من تأثير سلبي على الشعب الكوبي العادي. ويدافع تقرير الأمين العام عن الموقف الذي اتخذته هذه الجمعية على مر السنين، وهو أن الحظر المفروض على كوبا يضر بالأبرياء ولا سيما النساء والأطفال. ولقد أصبح الشعب الكوبي أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على الوقوف جنباً إلى جنب للدفاع عن مبادئ تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني، التي ضحى بنفسه من أجلها إلى حد بعيد.

وبالاستناد إلى المعلومات التي قام الأمين العام بتجميعها في تقريره الأخير، فإن وفدي سيصوت مرة أخرى مؤيداً لمشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع الوارد في الوثيقة A/56/L.9. ويستند تصويتنا إلى إيمان حكومتي الراسخ بقُدسية ميثاق الأمم المتحدة، الذي يلزم جميع الدول الأعضاء

بدعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكف عن استغلال الجزاءات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية والإصرار على استمرارها بالرغم من انتهاء أسباب فرضها، منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي وقواعد العدل والإنصاف، ومطالبتها بأن يكون سلوكها حضارياً ينسجم مع إرادة المجتمع الدولي وبأن تنهي حصارها ضد الشعوب وتشرع في تغليب منطق الحوار والتعاون، استناداً إلى قواعد القانون الدولي ومبادئ الميثاق. ويترتب على ذلك إلغاء الحصار الاقتصادي بكافة أنواعه المفروض على كوبا. ونحن نعتقد أن الجمعية العامة ستصوت على هذا القرار بالإيجاب.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وهذه الدول أعضاء في الأمم المتحدة، وهي بربادوس وبليز وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسورينام وغرينادا وغيانا وهاييتي وبلادي، أنتيغوا وبربودا.

ونضم صوتنا إلى الدول الأعضاء التي أعربت عن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتود دول الجماعة الكاريبية أن تؤكد من جديد الأهمية التي تعلقها على الامتثال لمبادئ القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة. ولا نزال نعارض تطبيق التشريعات الوطنية خارج الولاية الإقليمية، إذ أن ذلك من شأنه فرض حواجز مصطنعة أمام التجارة والتي لا تعترف بالمساواة في السيادة بين الدول.

وتمشيا مع سياسة الاحترام المتبادل وحسن الحوار واحترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تسعى بلدان الاتحاد الكاريبي إلى تعزيز وتوسيع نطاق علاقاتها مع كوبا، كما تسعى إلى تشجيع الاندماج الاقتصادي التدريجي

تعسف وانتهاك القانون الدولي بصورة منتظمة بغية تأمين الاحترام لجميع الدول، أيا كان حجمها أو تنميتها الاقتصادية أو نظامها السياسي والاقتصادي الذي تقرره شعوبها بحرية ودون تدخل أجنبي.

إن العراق يدين استمرار الولايات المتحدة في تجاهل إرادة المجتمع الدولي التي عبّرت عن نفسها في العديد من قرارات الجمعية العامة وآخرها قرار العام الماضي رقم ٢٠/٥٥ والذي صوتت لصالحه ١٦٧ دولة بينما عارضته ثلاث دول فقط هي الولايات المتحدة وجزر مارشال والكيان الصهيوني.

إن الحصار الأمريكي على كوبا ليس حالة فريدة في التعامل الأمريكي مع دول العالم الثالث والذي ازداد تعسفاً منذ نهاية الحرب الباردة، فالولايات المتحدة تطبق عقوبات اقتصادية على عدد كبير من الدول ولا سيما دول العالم الثالث.

وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يصر على استمرار العقوبات الشاملة المفروضة على العراق مثلاً، رغم تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية. إن هذه العقوبات هي استمرار لحالة العدوان العسكري على العراق بدون استخدام الآلة العسكرية مما ترتب عليه وفاة أكثر من مليون عراقي غالبيتهم من الأطفال. وهو بذلك يقترف جريمة الإبادة الجماعية وجريمة ضد الإنسانية تتحمل الولايات المتحدة وحدها وزر استمرارها.

لقد طرح المسؤولون الأمريكيون بأن رفع العقوبات عن كوبا مرهون بتغيير نظام الحكم فيها ويقولون نفس الشيء عن العراق. إن استخدام العقوبات الاقتصادية بهدف تغيير النظام السياسي والاقتصادي للبلدان المستهدفة بالعقوبات يقوض الأسس التي بُنيت عليها العلاقات الدولية ويعود بالعالم إلى عصر شريعة الغابة. نطالب المجتمع الدولي

وهناك أمور يُترك الحكم عليها للتاريخ. ولكن هذا الحظر يمكن أن يُترك الحكم عليه لنا، نحن عامة الناس، بوصفه حظرا استمر مدة أطول مما ينبغي وبوصفه ضارا لكل من الطرفين. فهو يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقواعده التي تحكم العلاقات الدولية لأنه يستهدف، من خلال الجوع والمرض، إجبار شعب على التخلي عن سبيل التنمية الذي اختاره هذا الشعب. ولا يسفر هذا الحظر إلا عن جعل الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال، يعانون، ويعانون معاناة حسيمة. ولهذا يعرب الناس بالإجماع عن إدانتهم للجزاءات وأنواع الحظر ويطالبون بوجود إنمائها لكي يتمكن شعب كوبا من تركيز كل طاقاته على تعمير بلده بغية تهيئة حياة أفضل بكثير.

ولهذا، استمرت الجمعية العامة طيلة السنوات التسع الماضية في التصويت بأغلبية ساحقة، مؤيدة مشاريع قرارات تطالب بإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على شعب كوبا، على أمل أن يراعي المنطق السليم والحكمة والعدالة والمبادئ الأخلاقية. وسيصوت وفد فييت نام، كما فعل بشأن مشاريع القرارات السابقة التي تتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، مؤيدا لمشروع القرار A/56/L.9، المتعلق بإنهاء الحظر، الذي طال أجله أكثر من اللازم.

السيد لنغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، صوتت جمهورية بيلاروس إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الأخرى لصالح القرار ٢٠/٥٥ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتتيح لنا مناقشة هذه المسألة في الدورة السادسة والخمسين الفرصة مرة أخرى لتأكيد التزامنا باحترام المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في

لكوبا ضمن المنطقة دون الإقليمية من خلال التعاون الوظيفي والتجارة. ونعتقد أن الحوار البناء من شأنه أن يزيل مخاطر التوتر أو نشوب الصراع في منطقة البحر الكاريبي وأن يزيد من إمكانات التنمية السلمية في منطقتنا.

وبالتالي، نؤيد مضمون مشروع القرار المعروض على الجمعية في الوثيقة A/56/L.9 ونؤيد اعتماده.

السيد نغوين تانه تشاو (فييت نام) (تكلم

بالانكليزية):

لن أتلو قصة حياتي. ولكن الفرصة أتاحت لي لزيارة كوبا عام ١٩٨٦، كما رافقت رئيس جمهورية فييت نام إلى هافانا في العام الماضي من أجل مؤتمر قمة الجنوب. وفي هاتين الزيارتين، اللتين فصلت بينهما ١٥ سنة، تعجبت لما شهدته في تلك الجزيرة الصغيرة. فقد امتلأت شوارع هافانا الجميلة والمزدحمة بالضحك ليلا ونهارا، حيث رقص الصغار والكبار على أنغام الموسيقى المنبثقة من أجهزة مذياع قديمة جدا. وذهب الأطفال إلى مدارسهم، والسعادة تعمهم وهم في زيهم المدرسي. وجاء السواح من بلدان أمريكا اللاتينية ومن أوروبا للتمتع بكرم الضيافة الكاريبية وجو منطقة البحر الكاريبي. والمشاريع التجارية المشتركة الناجحة بين كوبا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا وغيرها من البلدان كانت واضحة للعيان في أجزاء كثيرة من كوبا. ولم أستطع أن أصدق أن كوبا كانت تتعرض لحظر اقتصادي وتجاري ومالي طيلة أكثر من أربعة عقود، وهو حظر يجب أن يدرج في كتاب غينيس للأرقام القياسية بوصفه أطول حظر في التاريخ الحديث. وقد ولدت ثلاثة أجيال من الكوبيين في هذه الفترة من الزمن واعتادوا على المصاعب الناجمة عن الحظر المفروض عليهم. واعتادوا على الاكتفاء بالبديل الثاني لاحتياجاتهم اليومية. ولكن شيئا واحدا وجب أن يكون الأفضل، وهو وطنيتهم. وكلنا نعجب بهذا الشعب لمنجزاته العظيمة التي يحققها ولما يسهم به في سبيل المجتمع الدولي.

وعلى هذا الأساس، تؤيد بيلاروس، مشروع القرار المعروض لكي تنظر فيه الجمعية العامة في هذه الجلسة، وتدعو سائر أعضاء الأمم المتحدة إلى تأييده.

السيد يونيفي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن الرأي السائد الذي تجلّى في تقرير الأمين العام بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب واحد، هو أن ذلك الحصار يجب أن يرفع. كما أن ميثاق الأمم المتحدة واضح أيضا فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين جميع الدول كبيرها وصغيرها.

لقد تحمل شعب كوبا مشاقا ومعاناة لسنوات عديدة بسبب التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا - وهو حصار لا يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي فحسب، وإنما يشكل أيضا ضربا خطيرا من ضروب التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كوبا. وقد أعربت حكومة ناميبيا في مناسبات عديدة عن تأييدها لشعب كوبا في معارضته للحصار. وسيصوت وفدي مرة أخرى لصالح مشروع القرار الخاص بهذه الموضوع، المقدم من كوبا والوارد في الوثيقة A/56/L.9.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٤ من جدول الأعمال.

وسنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/56/L.9.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعلييل تصويتهم أو موافقهم قبل التصويت. هل لي أن أذكر الوفود بأن تعلييل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق ويتعين على الوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد لوكير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد تعلييل التصويت

شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وقد أيدت بيلاروس على الدوام إلغاء القوانين والتدابير التي تتخذ من جانب واحد ضد الدول الأعضاء، القوانين التي تترتب عليها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتمس سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وتقييد حرية التجارة والملاحة.

وعملا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لم يسبق لجمهورية بيلاروس أن طبقت أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها، وهي لا تطبقها حاليا وليست لديها أية نية لتطبيقها في المستقبل.

وتؤمن بيلاروس بأن حل النزاعات الدولية ينبغي أن يتم خلال التفاوض وحسب واستنادا إلى احترام مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة. وحكومة بلادي مقتنعة بوجود كل الإمكانيات - إلى جانب الظروف الأساسية - لتسوية النزاع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بالتدرج، وتدعو الطرفين إلى تعزيز جهودهما في هذا الاتجاه.

ويود وفدي أن يعرب عن مواساته الصادقة وتضامنه مع شعب كوبا الصديق فيما يتعلق بالآثار المدمرة الناجمة عن إعصار ميتشل الذي تسبب في كل هذه المعاناة لشعب كوبا وتسبب في خسائر فادحة لمختلف قطاعات الاقتصاد. وتتطلب الكوارث الطبيعية مثل إعصار ميتشل تضامنا خاصا من جانب المجتمع الدولي.

ومن الواضح، في هذا الصدد، أن التدابير الانفرادية التي تستهدف القسر الاقتصادي والسياسي ليس لها مجال في سياق السلوك الإنساني والمساعدة المتبادلة، التي يجب أن تميز العلاقات الدولية المعاصرة.

ذلك لأننا نرى أن هذا يمثل نقطة رئيسية في تسوية هذا الخلاف.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد أن الهدف الأساسي الذي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقه في إطار علاقته مع كوبا، على النحو المشروح في موقفه المشترك في عام ١٩٩٦، هو تشجيع عملية التحول التدريجي السلمي نحو التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك تشجيع التقدم نحو الإنعاش الاقتصادي، وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أن الحالة الاجتماعية الاقتصادية ما زالت محفوفة بالمخاطر، فقد لاحظ الاتحاد بشائر تحسن في مستوى معيشة السكان. إلا أن الاتحاد الأوروبي ما زال يشعر بالقلق حيال الحالة السياسية في كوبا. ولذا فهو يعرب عن الأمل في حدوث تحسن دائم وقابل للاستدامة في الحالة، ولا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، حتى مع ملاحظة بعض الأزمات المبكرة على التحسن الطفيف.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى مسؤولية السلطات الكوبية عن موضوع حقوق الإنسان، قبل الحقوق المدنية والسياسية. ونحن نحثهم على إطلاق سراح جميع سجناء الضمير وإعادة إدماجهم تماما في المجتمع. وندين بلا تحفظ انتهاك حقوق الإنسان الذي لا يزال جاريا في كوبا. ونناشد السلطات الكوبية أن تتعاون تماما مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ويشجع الاتحاد الأوروبي كوبا على مواصلة نشاطها في مختلف المنتديات الدولية والإقليمية. ويعترف الاتحاد بأن الحكومة الكوبية قد اتخذت تدابير لتحسين اندماج البلد الاقتصادي في المنطقة. ويرى الاتحاد أن انفتاح الاقتصاد الكوبي على العالم الخارجي تدريجيا وبشكل لا رجعة فيه

هذا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا ويؤيده أيضا البلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية التي تتبعها الولايات المتحدة حيال كوبا تعتبر مسألة ثنائية في الأساس. بيد أن الاتحاد الأوروبي قد أعلن مرارا وبوضوح معارضته لطبيعة الحصار التي تتجاوز حدود الإقليم الوطني على النحو الذي سنته الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ بقانون الديمقراطية الكوبية وفي عام ١٩٩٦ بقانون هيلمز - بيرتون. ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقبل محاولة الولايات المتحدة بأن تقيّد أو تحدد من جانب واحد العلاقات الاقتصادية والتجارية التي يقيمها الاتحاد مع بلدان ثالثة. واستنادا إلى وجهة النظر هذه، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قاعدة تنظيمية وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المنتمين إليه من الآثار المترتبة على قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية.

وفي نفس السياق، اعتمد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ سلسلة من التدابير تشمل استثناءات من الفرعين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، والتزاما من جانب حكومة الولايات المتحدة بألا تعتمد تشريعات أخرى من هذا النوع تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، كما اعتمدا اتفاقا يتيح زيادة حماية الاستثمار. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مر أخرى بأسف أن حكومة الولايات المتحدة لم تتصرف وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها. وندعو حكومة الولايات المتحدة إلى أن تفعل

الكوبية في هذه الآونة مع شركات في الولايات المتحدة على شراء أغذية تقدر قيمتها بملايين الدولارات. وقد عكست الحكومة الكوبية سياستها فيما يتعلق بعدم شراء أغذيتنا، وذلك بعد رفضها عرضنا بتقديم المساعدة المتعلقة بالكوارث في أعقاب الإعصار ميتشل.

وقد كانت الولايات المتحدة سخية للغاية في تقديمها المساعدة الإنسانية لكوبا. فقد تجاوزت قيمة المبالغ المنقولة من أمريكيين لكوبيين في العام الماضي مبلغ ٨٠٠ مليون دولار على هيئة تحويلات نقدية مباشرة و ٣٥٠ مليوناً على هيئة منح إنسانية. وهذا رقم كبير في بلد يقدر ناتجه المحلي الإجمالي بمبلغ ١٢ بليون دولار سنوياً.

والهدف من سياستنا هو تعزيز التحول إلى شكل ديمقراطي للحكم من أجل حماية حقوق الإنسان، والمساعدة على تنمية المجتمع المدني، وتهيئة الفرص لتحقيق الرخاء الاقتصادي الذي يحرم الشعب الكوبي منه بفعل السياسات الاقتصادية الرجعية التي تنتهجها الحكومة الكوبية.

وترى كوبا أن حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الكوبي، أو بالأحرى الحرمان من هذه الحقوق، مسألة تعنيها وحدها. وتختلف الولايات المتحدة معها في ذلك اختلافاً شديداً. فنحن نأخذ بمبدأ أساسي، يستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو أن انتهاكات حقوق الإنسان في أي دولة من الدول أمر يعني المجتمع الدولي بأسره. ولهذا الملاحظة أهمية خاصة بالنظر إلى استمرار مضايقة بالأصوات المستقلة في كوبا والاستمرار في سجن أشخاص مثل فيليكس بوني وإلياس بيسكيت، اللذين أُلقيَ بهما وراء القضبان لمجرد الإعراب عن معارضتهما للنظام.

وينبغي للمجتمع الدولي، متمثلاً في الأمم المتحدة، أن يوجه تركيزه إلى الأزمة المستمرة في حقوق الإنسان في كوبا بدلاً من التركيز على الجوانب الثنائية لجهود الولايات

ما زال ضرورياً، ويؤكد رغبته في أن يكون شريكاً لكوبا في تلك العملية.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً مع القلق بالملاحظات التي أبدتها وكالات وبرامج الأمم المتحدة في الميدان ويعرب عن استيائه للنتائج السلبية الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي.

ويريد الاتحاد أن يرى تغييراً في كوبا، ولكنه لا يريد فرضه باتخاذ تدابير قسرية. فنحن نفضل إجراء حوار بنّاء وصريح بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك. ومن البوادر المشجعة استئناف هذا الحوار وشيكا بين الاتحاد والسلطات الكوبية.

لهذه الأسباب جميعاً سيصوت بالإجماع الاتحاد الأوروبي تأييداً لمشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد كينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): تعارض الولايات المتحدة مشروع القرار المطروح. والحظر التجاري الذي تفرضه على حكومة كوبا مسألة تتعلق بالسياسة التجارية الثنائية وليس مسألة تنظر فيها الجمعية العامة. ولا نحظر على الدول الأخرى التبادل التجاري مع كوبا، فهذا قرار يخصها. ونؤثر نحن عدم التبادل التجاري مع الحكومة الكوبية نظراً لسياسات تلك الحكومة وإجراءاتها القمعية. ولنا كل الحق في ذلك.

وبمثل الحظر الاقتصادي الذي تفرضه على التبادل التجاري الثنائي عنصرًا من عناصر سياستنا الرامية إلى تشجيع قيام الديمقراطية في كوبا. ومع أن الولايات المتحدة تحتفظ بالحظر التجاري الثنائي، إلا أنها قد تحركت على مدى السنوات القليلة الماضية لتقديم الدعم للشعب الكوبي بشكل ملحوظ. فاكسبت مبيعات منتجات الولايات المتحدة الغذائية لكوبا الصفة القانونية، وتتفاوض الحكومة

وكما كان الحال في الأعوام السابقة، فإن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والبلدان المنتسبان ستصوت تأييدا لمشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا".

وتذكر بلدان أمريكا اللاتينية في مختلف البيانات الصادرة عن مجموعة ريو، والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، ومؤتمر القمة الأيسيري الأمريكي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، أن في تطبيق القانون المحلي لدولة من الدول خارج نطاقها الإقليمي انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن الحصار المفروض على كوبا زيادة على ذلك ينتهك أحكام منظمة التجارة العالمية ويؤثر بصفة خاصة على سكان كوبا المدنيين.

ولا يسهم تطبيق التدابير القسرية من جانب واحد في تعزيز النظام الديمقراطي أو في احترام حقوق الإنسان أو حمايتها.

بل إن الإصرار على فرض هذا الحصار يفتقر إلى المبرر في هذه الأيام عن ذي قبل حيث كشفت الحوادث المريعة عن ضخامة الأخطار التي تتهدد البشرية ومدى تعرضنا لهذه الأخطار. وليس هذا بالوقت المناسب للاستمرار في تطبيق تدابير انفرادية تنتهك المعايير والمبادئ المقبولة دوليا، بل لتعزيز تضامننا وتوطيده والتقدم على طريق الحوار والتفاهم. ونرى أن الحفاظ على هذه الجزاءات يضعف شوكتنا في الحرب على عدونا المشترك ويناقض روح العصر.

لكن هذه الأسباب، ستنضم إلى غالبية المجتمع الدولي و سنصوت تأييدا لمشروع القرار.

السيد كيتاغواوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):
تشاطر اليابان كثيرا من الوفود فيما أعربت عنه اليوم من القلق بشأن تمديد نطاق تطبيق الولاية القضائية الإقليمية

المتحدة الرامية إلى تيسير التحول السلمي إلى الديمقراطية في الجزيرة المذكورة.

فكوبا التي طال تخلفها عن ركب الأخذ بالديمقراطية في العالم، كما يصوره اعتماد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية مؤخرا، قد أثبتت مزيدا من التخلف عن الركب بملاحظاتها القيمة مؤخرا على رد فعل الولايات المتحدة تجاه هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. فهذا البلد يمثل مفارقة تاريخية في نصف الكرة الغربي الديمقراطي، ونكوصا إلى عصر أكثر قسوة وأقل حرية. ويشتت مشروع القرار المطروح اهتمام المجتمع الدولي، بل وأسوأ من ذلك أن الحكومة الكوبية تستخدمه لتبرير التمادي في سياساتها القمعية.

السيد هونينغشتاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية):

ترى الحكومة النرويجية أنه لا بد من التمييز بوضوح بين التدابير الانفرادية والجزاءات التي يعتمدها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة. وفي رأينا أنه لا ينبغي لبلد أن يفرض تشريعاته على بلدان ثالثة.

لذلك فإن النرويج ستصوت مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.9.

ولا يعني هذا أن النرويج لا تود أن ترى بعض تغييرات في المنحى الذي تتخذه الحكومة الكوبية إزاء حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يبرر الحصار فرض قيود على الحقوق المدنية والسياسية في كوبا، من قبيل حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أتكلم

تعليلًا لتصويتي باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب (المخروط الجنوبي)، الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، والبلدان المنتسبان بوليفيا وشيلي.

وللجزءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا أثر سلبي على حياة الشعب الكوبي إذ أنها تعرقل تنميته الاقتصادية وتقوض أحواله المعيشية، وتتقصص من حقه في التنمية، وتلحق الضرر بمصالح بلدان ثالثة لها علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا.

وفي هذا السياق، يبحث وفد بلادي بقوة الولايات المتحدة على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على كوبا في أقرب وقت ممكن وفقا لما يطالب به المجتمع الدولي. لذلك، سنصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض.

السيد ستانيسلافوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشاطر الاتحاد الروسي رأي الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم جواز الإجراءات الانفرادية التي تتخذها دول ما في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ولبادئ ومعايير القانون الدولي الأساسية. واستنادا إلى ذلك الموقف المبدئي، سنصوت روسيا تأييدا لمشروع القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ونرى أن استمرار فرص هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا هو من مخلفات الحرب الباردة، كما أنه لا يعبر عن الواقع الحالي للعلاقات الدولية ولا عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي. إن روسيا مقتنعة أن إنهاء الحصار المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في مجالات شتى أمر سيحسن العلاقات في المنطقة ويعزز دخول كوبا في المستقبل في النظام الاقتصادي الدولي، وبذلك تتحقق تغييرات إيجابية في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نرحب بأي خطوات عملية تتخذ لبلوغ تلك الغاية من بين أمور أخرى كالتعاون الثنائي في المجال الإنساني.

الناجم عن تشريعات من قبيل قانون هيلمز - بيرتون في الولايات المتحدة.

لقد تابعت حكومي عن كثب تطبيق هذا التشريع فضلا عن الظروف التي أحاطت به، وما زالت الشواغل التي تساورها دون تغيير. ولهذا السبب، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

ومع أن اليابان تؤيد مشروع لقرار، إلا أنها تشك فيما إذا كانت الجمعية العامة في الواقع أصلح المنتديات للتصدي لمسألة بالغة التعقيد كالحصار المفروض من الولايات المتحدة على كوبا. وترى اليابان من المستحسن أن يسعى البلدان إلى حل لها عن طريق الحوار الثنائي، ومن ثم فهي تدعوها إلى تعزيز جهودهما في هذا السبيل.

السيد ريم سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يأخذ وفد بلادي الكلمة ليعلل موقفه قبل التصويت على مشروع القرار A/56/L.9 المقدم من كوبا في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

تتخذ حكومة جمهوريتنا موقفا مبدئيا ثابتا يتمثل في معارضة كل أشكال الجزاءات على الدول ذات السيادة باعتبار ذلك يحد من التنمية المستقلة لتلك الدول. إن الجزاءات المنفردة والمطبقة خارج الحدود الإقليمية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا هي نتيجة للسياسة العدائية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا في محاولة لتغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في ذلك البلد. وتشكل هذه الجزاءات انتهاكا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بكل أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي.

إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغابا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فتزويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

إن روسيا، إذ تسترشد بشكل راسخ بالمبادئ المشار إليها في مشروع القرار المعروض - ألا وهي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأشكاله المختلفة، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين - فإنها تؤكد من جديد عزمها على أن تواصل تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية مع كوبا. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن الأمل بأن يحدث تغيير بناء في السياسة الأمريكية تجاه كوبا، انطلاقاً من روح القرارات التاريخية التي اتخذها قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال قمة الألفية وجمعية الألفية. لقد كان ذلك هو الفحوى الدقيق لأحد الأحكام الأساسية في إعلان الألفية فيما يتعلق بتعزيز الاحترام لمبدأ سيادة القانون على الصعيدين الدولي والمحلي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية

العامة الآن في مشروع القرار A/56/L.9.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): هل لي أن أعتبر
أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند ٣٤ من
جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

المتنعون:
لاتفيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيكاراغوا.
اعتمد مشروع القرار A/56/L.9 بأغلبية ١٦٧ صوتا
مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت
(القرار ٩/٥٦).